المنتجات اللبنية

صناعة الزبدة

(٣)

كتب في أعداد سلفت لمجلتنا الغراء تاريخا اجماليا للزبدة وكيفية صناعتها بالقطر المصري ووعدت بشرح طرق تحسينها رجاء ان نصل بصناعتها الى المستوي اللائق بها كمنتج من منتجات القطر الحيوية وقد رأيت ان أخص هذا العدد بتفصيل مركزها الحاضر والألمام بكل ما يؤدى الي رقيها توطئة لشرح صناعتها من الوجهة الفنية في الاعداد المقبلة

اختصت بعض مناطق القطر بهذه الصناعة منذ زمن طويل وانحصرت فيها فلم تتخطها الي غيرها لتتمشى كميتها مع الزيادة المطردة فى عدد السكان والتي قال عنها أحد علماء الاقتصاد ان مصر ان ظل عدد سواليدها يفوق عدد وفياتها كما هى الحال الا ن وبقيت حاصلاتها على ماهى عليه ولم يستجد من الاعمال ما يسع العدد الكبير من العمال فانها مقبلة على أزمة اقتصادية يشعر بها السكان عامة والطبقات المتوسطة والفقيرة منهم بصفة خاصة فالخطب لا محالة واقع ان لم نأخذ الأهبة لتلافيه قبل حلوله بألا نستصغر من الآن حاصلا من محاصيل بلادنا بل نعمل على تنمية الجميع بكل مافينا من همة وعزم فلا نكتفى فى الموضوع الذى نحن بصدده بالمناطق التي اختصت بصناعة الزبدة من أول نشأتها تقريباً وهى دمياط وضواحيها وطهطا وطما بمديرية جرجا وضواحى القاهرة وضواحى الاسكندرية ولا يمكننا تعليل هذ الاختصاص الا أن موردي القشدة في هذه المناطق احترفوا

هذه الصناعة واما غيرها من مناطق القطر فلعدم اعتيادهم الاتجار بها لا يمكن اقناعهم بممارسة هذه الحرفة لاني كثيراً ما حاولت ترويج هذه الصناعة عند من لم يعتدها فلم أفز منهم بغير الفشل وكان كثير منهم يجيب بانه لو باع لبن ماشيته علم المشتري كم تعطى من اللبن فتصيبها عينه وهذا يؤدي الي موتها فهؤلاء يكتفون بصناعة لبنهم سمنا ولهذ السبب انحصرت هذه الصناعة في المناطق السالفة الذكر . ومن هنا صارت الكمية التي تصنع سنويا محدودة غير قابلة للزيادة التى تستلزمها حاجة الاهالي والاجانب وهم كما قلنا في زيادة مطردة فضلا عما انفسح امام هذه التجارة من الرواج في البلدان التي أصبح نظامها الحالي بحكم نزح الاجنبي اليها كفلسطين والعراق وغيرها يستلزم أن تستورد ما يلزمها من القطر المصرى فان استبشر غيرنا وتفاءل خيرا لهذ المورد الجديد الذي يعود على البلاد بالنفع الجزيل فانا على العكس نقف مكتوفى الايدي حيارى لعدم امكان تصدير اللازم في بعض فصول السنة لقلة الموجود فتكون النتيجة المحتمة لذلك هى زيادة السعر في بلادنا بدرجة لا تتناسب مع ثمن الحاجيات في الوقت الحاضر فيشكو الاهلون من الحيف الذي وقع بهم بلا مبرر سوي طمع تجار هذ الصنف . ولو أن المشتغلين بهذه الصناعة كانوا ممن يحسنون التصرف بما ينتجه القطر من الزبدة لما رأيناها في غاية الكساد والبوار في المدة التي تبتدىء من مارس وتنتهى في آخر يونيه تقريباً وذلك لزيادة الكمية المعروضة عن حاجة السوق ثم يعقب هذه المدة الاشهر التي تبتدىء من يوليه وتنتهى في نوفمبر وفيها تقل الكمية المعروضة عن الطلب الي درجة يشعر فيها التاجر بضيق شديد وفى المدة التي بين ديسمبر وفبراير يزيد العرض عن الطلب زيادة

طفيفة فامام هذا العجز وهذه الزيادة يحسن بتجار هذ الصنف الانتفاع بفرصة الزيادة فيحفظون الزائد لحين الحاجة اليه فيربحون بذلك مالا يقل عن ٣٠ ٪ من ثمنه على شرط أن يحسنوا طرق الحفظ وهى من الاسف عملية فنية ان لم يعتن بها الصانع تطرق الفساد بسرعة الي الزبدة وعاد ذلك عليهم بخسارة كبيرة كما حدث لبعض التجار فانهم وضعوا ما خزنوه فى بيوت محاطة بالثلج (ثلاجات) وبعد ان أخرجوها منها وجدوا ان هذه الوقاية لم تفد فى رداءة الصنعة حيث صارت الزبدة بعد خزنها ذات رائحة زنخة مرة المذاق لا تصلح لشيء . وطريقة تخزينها عند تجار دمياط هى وضعها داخل صفائح بعد صنعها مباشرة ويضعون فوق سطحها قطعة قماش نظيفة وعليها طبقة من الملح الناعم ارتفاعها نحو سنتي متر تقريبا وذلك حتي لا يتسرب الهواء اليها وهذه الطريقة متبعة من زمن طويل ولم تتقدم قيد شعرة وهى بالطبع لا توصل الي الغرض المقصود لانه عند فتح الصفائح بعد مدة التخزين تجد الزبدة صارت ذات رائحة تشبه رائحة زيت جوز الهند وتفقد جميع صفاتها الطبيعية كصرورتها شديدة الحموضة ذات طعم حريف وتفقد حبيباتها الدهنية قوامها الصلب (سائحة) وبالجملة فانها تصير غير صالحة للبيع على هذه الحال فيضطر أصحابها لاعادة غسلها بالماء المثلوج واضافة جزء منها الى مثله من زبدة طازجة أو يوضع جانب منها على نحو ضعفيه من القشدة المراد صناعتها زبدة وتمزج بها ليختلطا تماما ويجرون عملية الصناعة كالعادة وهذه الطريقة تحسنها كثيرا الا ان مصل الزبدة يحسن طعمها والبرودة تجمد حبيباتها وييبعونها بسرعة لانها لو مكثت رجعت اليها صفاتها الرديئة .

وفى الوقت الذي نري فيه زبدتنا المخزونة على هذه الحال نري الزبدة الواردة من استراليا والدنمارك وغيرهما تمضي عليها الاشهر العديدة وهى على حالة من الجودة تستطيع معها منافسة زبدتنا الطازجة وسأشرح فيما بعد كيفية التخزين بالطرق المتبعة عند غيرنا وهى تكفل لنا الانتفاع بما نخزنه وهنا نوجه نظر الحكومة الي العمل على نماء هذه الصناعة والعمل على زيادتها لتستغنى البلاد عن الكميات العظيمة التي ترد اليها سنويا من الخارج فينتفع الفلاح وغيره منها نفعاً يوازي كثيراً من محاصيله الاساسية والبرهان على ذلك لا يحتاج الي دليل فاننا لو قارنا حالة الفلاح القاطن بجوار المدن بأخيه البعيد عنها نجد الاول أسعد حالا وليس ثمة من سبب لذلك غير ان الاول يستحضر ما يلزمه من ضروريات الحياة من ثمن ما يبيعه من لبن ماشيته ومايربيه من الدواجن واذا نظرنا الي بلاد الدنمارك وجدنا أهم حاصلاتهم اللبن ومنتجاته فلم لا ننهج نهجهم وبلادنا ليست تربتها أخصب من تربتهم فحسب بل ومساحتها أوسع وعدد فلاحينا أضعاف عددهم فسر تقدمهم اذاً أنهم دأبوا على العمل الصالح فبلغوا ذروته فاناشد حكومتنا المعونة وتوجيه ما يستحقه هذا المشروع من عنايتها لاننا نخالف الواقع لو قلنا ان مثل هذا العمل يكتب له النجاح بدون تدخل الحكومة مادمنا على هذه الحال

وأري للنجاح فيه اتباع مايأتي :

(١) تحسين البقر والجاموس الموجود عندنا لان كمية مايدره من اللبن بالنسبة لغيره فى البلدان الاجنبية تكاد لا تذكر وذلك لان أمر العناية بها موكولة الي الفلاح ومبلغ علمه في هذه المسألة ليست بخافية علينا ولا

نغمط كلا من المستر شيرر وحضرة الدكتور محمد بك عسكر حقهما في الدأب على معالجة هذا النقص فقد شرع الاول منذ سنة ١٩١١ في اختيار أجود ما في خواص دمياط من البقر لتربيته بمدرسة الزراعة العليا بالجيزه وظل عدة سنين يقوم بهذا العمل بمشاركة الدكتور عسكر بك الذي تفرد الآن بمواصلة هذه الابحاث ولكننا مع تقدير مجهودهما نقول ان حاجة البلاد تتطلب وضع نظام أسرع للوصول الي ما نريد فلا يقتصر في هذا العمل على مدرسة الزراعة ومجلس المباحث بالجيزه بل توسع دائرة البحث فتشمل كل منطقة من المناطق الشهيرة بهذه الانواع فتختار الجيد منها وتبقيه في منطقته وتعمل على تحسينه ومتي تأصلت فيه الصفات المطلوبة توزعه على باقي البلدان فلا يفقد شيئاً من هذه الصفات لتأصلها بخلاف ما حصل للبقر الذي نقل من دمياط الي الجيزة فكمية اللبن التي كان يدرها نقصت عن اصلها وبذلم تستفد البلاد في باديء الأمر من هذا المشروع ويحتمل أن يكون نسله آخذ في التحسن لاعتياده على مناخ تلك المناطق

ويجب الاتيان بالبقر الحلاب من البلدان الاجنبية وتربيته عندنا بنفسه وبالتزاوج بالبقر المصري ويبدأ بهذا العمل في الجهات الشمالية لانها أقرب في المناخ للجهة الوارد منها

ويتحتم في الوقت الحاضر وضع لائحة يقوم بتنفيذها مهندس الزراعة تقضي بتحسين حالة الزرائب التي تعيش داخلها المواشي فيكلف صاحب الماشية ببناء اسطبل يقيها حرارة الشمس صيفا وتساقط المطر شتاء مع تبليط أرضيته أو دكها وجعلها ذات ميل الي احدى الجهات لتصرف فيها المياه حتى لا تتراكم محل وقومها ونومها فتتلف صحتها . وعلى مهندس

الزراعة أيضاً ارشاد هؤلاء للعناية بمسألة غذائها لانهم فى الغالب لا يهتمون بها ولذا نري أغلبها هزيل الجسم ضعيفته . ويتعين على مفتش بيطري المركز العناية بكل مايصيب المواشى من الامراض وتفهيم الفلاح وسائل علاجها حتي لا تصاب البلاد بما أصيبت به فى العام الماضى بنفق ثلث مواشيها

(٢) السعى وراء ادخال نوع من العلف يصلح في الاراضى البائرة التي يسهل زراعتها وحبذا لو كان من النباتات التي تصلح زراعتها نيليا لتوفر الماء في ذاك الوقت فمى شمال الغربية مساحات واسعة أرضها منبسطة تربتها فيما أري لا ينقصها غير الماء لاحيائها فبدلا من ضياع ماء النيل زمن الفيضان فى البحر الابيض يصح تحويل جانب منه لارواء هذه الارض الموات وهذه المنطقة جوها رطب وكثيرة الامطار في فصل الشتاء فمن المحتمل تحويل هاته البقاع الى مراع والعلف كما نعلم أكبر مساعد على الاكثار من المواشي لان جميع الممالك الكثيرة المواشي بها مساحات واسعة من المراعى التي تنبت بماء المطر اما عندنا فالبرسيم يباع بأثمان مرتفعة تنفر صاحب المواشي من الاهتمام باقتنائها ولذا فاننا لا نرى الا في النادر جدا شخصا واحدا يملك عشر مواشي لبانه فى حين اننا نجد في أغلب الممالك ذات المراعى الواسعة اقتناء الفرد الواحد لآلاف عديدة من المواشي ومن هنا يظهر نسبة كمية اللبن الموجودة عندهم بما لدينا نحن وزيادة الكمية تستلزم حتما رخص السعر وهذا هو السبب الوحيد لمنافسة الزبدة التى ترد من الخارج لزبدتنا في الثمن ويحسن بوزارة الزراعة عمل منشور توزعه على أصحاب الدوائر الكبيرة والمناطق البعيدة عن المدن ترغبهم فيه باقتناء

الجاموس والبقر الحلاب وتثبت لهم بالبرهان المحسوس ان فى هذا العمل فائدة مادية كبيرة تعود عليهم بربح وافر فالبرسيم عندهم لا يجدون له مشتريا بعده عن راغبيه فانهم ربوا عليه المواشي الحلابة فانهم يحصلون من نصف ثمن اللبن على قيمة البرسيم فضلا عما يكسبونه من نتاج هذه المواشي وما تستفيده الارض من روثها ولضمان بيع هذا اللبن يومياً بسعر مناسب تدلهم الوزارة على محلات بيع فرازات اللبن وتعطيهم أسماء تجار الزبدة وانهم أرادوا عدم تحمل ثمن هذه الفرازات فأنا أكفل لهم الحصول عليها بدون مقابل سوي تسليم ما ينتج عندهم من القشدة لاصحابها وهم تجار الزبدة وهؤلاء يتمنون تقديم كل المساعدات اللازمة للحصول على القشدة وبهذه الوسيلة السهلة تتضاعف كمية اللبن أو على الأقل تزيد نحو ثلثها فتحل هذه الزيادة محل مايرد من الزبدة والجبنة وفى الوقت نفسه تباع بسعر أرخص يستفيد منه المستهلك وربما يأتي وقت نستغني فيه بتاتاً عن الوارد فنكون قد ربحنا موردا جديدا يضم الي محاصيلنا الاساسية

(٣) تنشيء وزارة الزراعة معامل نموذجية فى الجهات الشهيرة بهذه الصناعة تكون بمثابة مدارس عملية للصناع تدعو أصحاب المعامل لمشاهدة الصناعة وقت القيام بها وبعد تدريب العمال بهذه المعامل النموذجية التدريب الذي يمكن الواحد منهم من الاستقلال بالعمل دون الخطأ فيه تخرجه وتأتى بغيره فيستعين به أصحاب المعامل على تحسين مصنوعاتهم وهكذا بعد مدة وجيزة يتوفر لدينا العدد الكافى منهم وبذا نكون ذللنا أول عقبة تعترض الراغب في هذه الصناعة لان هؤلاء على جهلهم المطبق قليلو العدد ولذا يتقاضون مرتبات ضخمة بالنسبة لمعلوماتهم . وعلى الوزارة ان تضع نماذج

لبناء المعامل بحيث لا تسمح لاصحابها بالصناعة داخلها مالم تستوف جميع الشرائط التي تقررها بخلاف الحاصل الآن فمصلحة الصحة هي الموكلة وحدها بالنظر فى هذه المسالة فالطبيب قبل الترخيص لصاحب المعمل بفتحه يطبق عليه التعليمات التي سنتها مصلحته (وكلها ماخوذة عن لوائح البلدان الاجنبية) وهى بالنظر الى الحالة الصحية فقط ونحن نريد أن تكون الشرائط الفنية فى درجة الصحية من الاهمية وذلك بالنظر الى موضع المعمل وفتحاته ونظامه فى الداخل والخارج والادوات التي تستعمل داخله وخارجه وضرورة وضع مواسير لسير الماء المغلى داخلها لاستعماله فى النظافة ونظام التهوية به وغير ذلك مما لا يسع هذا ذكره

(٤) تعميم النقابات فى الجهات الرئيسية لهذه المنتجات لانها من أهم العوامل لتحسين الصناعة ورواجها فقد وصلت عند غيرنا من الامم الحية الى ما وصلت اليه من الاتقان الذي لا يتطلب المزيد والانتشار الذي عم أغلب بقاع المسكونة بفضل اتحاد منتجى كل جهة وتوزيع العمل عليهم فيخصصون لكل عمل نفرا منهم ونحن فى الحقيقة أحوج من غيرنا الى تأليف النقابات لان بواسطتها يكون الامل فى النجاح قريباً لان النقابة توحد العمل الفردي فتكون من مجموعه رأس مال كاف للشروع فى العمل فتبدأ ببناء معامل مستوفاة لكل الشرائط التي يحتاجها العمل وتجلب صناعا اخصائيين لتعليم العمال هنا كيفية الصناعة حسب أصولها وتضع نظاما لشراء اللبن وآخر لبيع منتجاته فيقف التنافس الذي لا أعز وتاخر الصناعة وعدم تقدمها لسبب سواه وبالجملة فعوائد النقابات لا تحتاج الى دليل وهى مع هذا الزم لهذه الصناعات من سواها للحالة التي هى عليها من التاخر